

مرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢  
في شأن  
التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض  
فيها

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من  
يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين  
المعدله له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئات  
والمؤسسات العامة والادارات المستقلة ،  
وبناء على عرض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة ( ١ )

يجوز بمرسوم نقل التبعية أو الإشراف أو الإلحاق المنصوص عليه في القانون  
المنظم لأي هيئة أو مؤسسة عامة أو ادارة مستقلة من مجلس الوزراء أو أى وزارة أو وزير  
الى مجلس الوزراء أو وزارة أخرى أو وزير آخر .  
ويترتب على هذا النقل أن تحمل الجهة الجديدة محل الجهة السابقة فيما تنص  
عليه القوانين واللوائح المتعلقة بالأمور التى تتولاها الهيئة أو المؤسسة العامة أو الادارة  
المستقلة .

مادة ( ٢ )

لوزير المختص فى سبيل مباشرة اختصاصه فى الاشراف على المؤسسات العامة  
أو الهيئات العامة والادارات المستقلة التابعة له أو الملحقه به أو بوزارته اصدار  
التوجيهات لها لتنفيذ السياسة العامة للدولة وللخطة الانمائية ومتابعة سير العمل بها  
لضمان تحقيقها للأغراض التى أنشئت من أجلها والتقيد بأحكام القوانين واللوائح وقرارات  
مجلس الوزراء بالإضافة الى الاختصاصات الأخرى التى ينص عليها القانون أو اللوائح .  
ويكون رئيس مجلس الادارة أو المدير العام أو رئيس الادارة بحسب الاحوال  
مسئولاً أمام الوزير المختص فيما يتعلق بشئون الجهة التى يتولى ادارتها .

## مادة ( ٣ )

--

يصدر مجلس الوزراء قراراً بالقواعد والأسس التي يقوم عليها التنسيق والتعاون بين الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والادارات المستقلة .  
وللمجلس أن يوزع ويحدد الاختصاصات بين هذه الجهات في الأمور المشتركة بما يتفق مع الأعمال الرئيسية التي تختص بها كل جهة .  
كما يجوز للمجلس أن يعهد ببعض اختصاصات إحدى هذه الجهات الى جهة أخرى إذا كان ذلك مرتبطاً بعملها الأصلي ولازماً لحسن سير العمل كما له أن يكلف جهة منها بعمل معين وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة .  
وللمجلس أن يشكل لجناً مشتركة من الجهات المعنية تكون لها سلطة اصدار قرارات تنفيذية في الأمور التي يحددها وفقاً للقواعد التي يقررها .

## مادة ( ٤ )

--

يجوز لمجلس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح الى رئيس مجلس الوزراء أو لجنة وزارية أو أحد الوزراء أو الى مجالس متخصصة تكون رئاستها وأغلبية اعضائها من الوزراء .  
ويجوز لرئيس مجلس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين أو اللوائح الى لجنة وزارية أو أحد الوزراء .  
كما يجوز للمجالس المتخصصة بأغلبية اعضائها أن تعهد ببعض اختصاصاتها الى رئيسها أو وزير من اعضائها أو الى لجنة فرعية منها يرأسها أحد الوزراء .

## مادة ( ٥ )

--

للوليوز أن يعهد ببعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح الى المحافظين ويرفع المحافظ تقريراً سنوياً الى الوزير عن مباشرة هذه الاختصاصات في دائرة المحافظة ، كما يجوز للوزير أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات الى :  
أ - وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد .  
ب - رؤساء الجهات الحكومية القائمة بذاتها التابعة له .  
ج - مجالس ادارات الهيئات والمؤسسات العامة التي يُشرف عليها أو رؤسائها أو مديريها .

## مادة ( ٦ )

--

يجوز لمجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة وبعد موافقة الوزير المختص أن يفوض في بعض اختصاصاته الى رئيسه أو لجنة فرعية من اعضائه .  
كما يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يفوض نائبه أو المدير العام أو أحد نواب المدير العام في بعض اختصاصاته .

مادة ( ٧ )

--

يجوز لوكيل الوزارة أن يعهد ببعض اختصاصاته الى وكيل الوزارة المساعد ،  
وللوكيل المساعد أن يفوض بعض اختصاصاته المخولة له بالقوانين واللوائح الى مديري  
الادارات .

مادة ( ٨ )

--

يكون للجهة التى فوض اليها الاختصاص وفقاً للبندين ( أ ، ب ) من المادة  
( ٥ ) أو المادة ( ٧ ) من هذا القانون أن تفوض الجهة الادنى منها فى مباشرته اذا أذنت  
لها الجهة التى فوضتها فى ذلك وعلى أن يكون هذا التفويض فى الحدود التى يقررها الوزير  
المختص وفقاً لمقتضيات مصلحة العمل .  
ويحدد بقرار من الوزير نظام التفويض وشروطه .

مادة ( ٩ )

--

يصدر التفويض ويُلقى بقرار كتابى من الجهة المفوضه ، ويبلغ الى الجهة  
المفوض اليها .  
ولا يجوز للجهة التى عهدت ببعض اختصاصاتها الى جهة اخرى وفقاً للمواد  
السابقة مباشرة هذه الاختصاصات اثناء سريان التفويض .

مادة ( ١٠ )

--

فى حالة غياب وكيل الوزارة أو خلو الوظيفة ، يباشر وكيل الوزارة المساعد  
الاختصاصات المخولة له فى القوانين واللوائح ، فإذا تعدد الوكلاء المساعدون يتدب الوزير  
أحدهم لمباشرة هذه الاختصاصات .  
فإذا لم يوجد بالجهة الحكومية وكيل وزارة مساعد يتدب الوزير أحد مديري  
الادارات لمباشرة الاختصاصات المشار اليها .  
كما يجوز للوزير فى حالة غياب أحد الوكلاء المساعدین تكليف أحد مدراء  
الادارات القيام بأعماله .

مادة ( ١١ )

--

يجسوز التفويض بالتوقيع من :  
أ - الوزير الى وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد .  
ب - وكيل الوزارة الى الوكيل المساعد أو من يليه فى الدرجة .  
ج - رئيس الجهة الحكومية القائمة بذاتها الى أحد نوابه أو الوكلاء او الوكلاء  
المساعدین .

د - رئيس مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو أحد نوابه الى مديرها أو أحد نواب المدير العام .

ولا يسرى هذا التفويض على توقيع القرارات أو الوثائق التى يتطلب الأمر عرضها على جهات أعلى .

مادة ( ١٢ )

---

يلغى المرسوم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ ، والمادتان ( ٦ و ٧ ) من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ( ١٣ )

---

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

أمير الكويت  
جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء  
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء  
ضارى عبدالله العثمان

صدر بقصر بيان فى ٢٣ ربيع الأول ١٤١٣ هـ  
الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ م

## مذكرة ايضاحية للمرسوم بالقانون في شأن التنظيم الاداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها

تتوزع الاختصاصات الادارية في الدولة بين الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، كما تتولى بعض هذه الاختصاصات المجالس المتخصصة واللجان التي تشكل لاداء مهام معينة ومن الطبيعي ان تشترك هذه الجهات وهي تؤدي الأعمال والخدمات العامة في نشاطات مترابطة مما يقتضى التنسيق والتعاون بينها حتى ينتظم اداء العمل في الجهاز التنفيذي للدولة ككل وان يحقق الاهداف المرجوه منه في تحقيق الخدمات العامة . كما انه قد تطرأ ظروف او تطورات او تعديلات في تشكيل الوزارة تقتضى نقل تبعية احدى الهيئات العامة او المؤسسات العامة من وزير الى آخر ، وقد اثارته مشكلات هامة في اجراء هذا النقل خاصة اذا كان قانون الهيئة او المؤسسة ينص على تبعيةها الى وزير معين مما يقتضى تعديل القانون ذاته كلما روى نقل هذه التبعية الى وزير اخر ، وكذلك فقد تقتضى الضرورة او حسن اداء العمل تفويض احدى السلطات في بعض اختصاصاتها الى سلطة اخرى ، كل ذلك يتطلب مرونة وسرعة في معالجة الامور وفقا لقرارات ولوائح تنظيمية تواجه اى مشكلة في سهولة ويسر وهو ما تؤكده وتركز عليه نظم الادارة الحديثة .

ولقد بدأت الكويت الأخذ بهذه النظم في بعض نصوص متفرقة في قوانين مختلفة الا انه قد حان الوقت خاصة في ظل الاتجاه القوى في الدولة نحو تطوير الادارة الحكومية وازالة التنازع والتشابك في الاختصاصات بين الجهات الحكومية ، الى استصدار تشريع متكامل يعالج هذا الموضوع ويجمع النصوص المتفرقة ويضيف اليها ما كشف التطبيق العملي عن الحاجة اليه .

وتحقيقا لهذا الغرض فقد اعد مشروع المرسوم بالقانون المعروض ويرتكز هذا القانون على المبادئ والاسس التالية :

١ - ان السلطة التشريعية لها ان تضع وتصدر ما تراه من القواعد الملزمة المنظمه للمرافق العامة حتى وان اجاز الدستور ان يتم ترتيب المصالح العامة بمرسوم لان السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص الاصيل في التشريع .

٢ - ان السلطة التشريعية لها ان تضع القواعد الاساسية لتنظيم مرفق ما وان تفوض اللانحة في ان تتضمن اى مسائل اخرى او تضيف او تكمل او تعدل في بعض احكام القانون بضوابط معينة طالما ان ذلك ليس من المسائل المحتجزة دستوريا للقانون بمقتضى نص صريح في الدستور مثل تقرير التزام بمرفق عام او احتكار ، فهذا لا يجوز ان يكون الا بقانون وفقا لنص المادتين ١٥٢ و ١٥٣ من الدستور ، وبالتالي لا يجوز فيه للقانون ان يفوض اللانحة في تقريرها .

٢ -

ان التفويض من المشرع للأنحة فى امور معينة كأضافة او تعديل بعض النصوص لا تسرى عليه الاحكام الخاصة بالأنحة التنفيذية المجردة التى تصدر دون دعوة من المشرع او دون تحديد لجلالات معينه ترتادها حيث تقتصر فى هذه الحالة على تنفيذ احكام القانون وان تتضمن المسائل التفصيلية اللازمة لذلك والتى يجرى عليها حكم المادة [ ٧٢ ] من الدستور التى تنص على ان : [ يضع الأمير بمراسيم اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا او تعطيلها او اعفاء تنفيذها ويجوز ان يعين القانون اداة ادنى من المرسوم لاصدار اللوائح اللازمة لتنفيذها ] ، والتى ثار خلاف حولها عن التفسير الضيق والتفسير الواسع لمعنى الأنحة التنفيذية ، وانما تسرى على هذه الحالة احكام اخرى ، ذلك انه حين يدعو المشرع للأنحة لان تتولى أمراً ما فان القانون هنا يكون هو الاساس الشرعى الذى تستند اليه السلطة اللانحوية دون حاجة للبحث فيما اذا كانت الاختصاصات التى منحها القانون متفق او غير متفق مع القيود الواردة فى المادة [ ٧٢ ] المذكورة فى شأن الأنحة التنفيذية العادية لان القانون هنا يستطيع ان يمنح السلطة اللانحوية سلطات لا تستطيع ممارستها فى حالة مباشرتها التلقائية لاختصاصها فى اصدار اللوائح التنفيذية ، كل ذلك طالما ان ماعهد به القانون للأنحة لا يدخل فى الامور المحتجزة دستوريا للقانون ، وهذا ما استقر عليه الفقه الدستورى وسارت عليه احكام القضاء .

ولقد تواترت نصوص عديدة فى مختلف التشريعات على ان يعهد المشرع الى الأنحة باضافة او تعديل بعض النصوص الواردة فى القانون حيث ان قيام الأنحة بذلك لا تكون فيه مخالفة للقانون بل استجابة له وتنفيذا لاحكامه ومن ذلك القانون المدنى فيما نص عليه فى المادة [ ٢٥١ ] من جواز تعديل مقدار الدية المحدده فيه بمرسوم توخيا للسرعة واليسر فى اجرائه كذلك مانص عليه قانون الايجارات [ م ٢١ ] وقانون الخدمة المدنية [ م ٢٩ ] بل وقانون المخدرات وهو قانون جزائى [ م ٢٠ ] .

وفى ضوء ما تقدم فقد نصت المادة الاولى من المشروع على ان [ يجوز بمرسوم نقل التبعية او الاشراف او اللاحق المنصوص عليه فى قانون انشاء اى هيئة او مؤسسة عامة او ادارة مستقلة من مجلس الوزراء او اى وزارة او وزير الى مجلس الوزراء او وزارة اخرى او وزير آخر .

وهذه المادة هى ذات المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ المعمول به حاليا فى شأن تنظيم الهيئات والمؤسسات العامة والادارات المستقلة .

وهى تتفق مع المبادئ الدستورية التى سبق بيانها فى صدر هذه المذكرة حيث ان تعيين الوزير المشرف على الهيئة او المؤسسة العامة ليس من الامور المحتجزة دستوريا للقانون وللمشرع اذا شاء ان يعينه فى القانون او ان يفوض فى تعيينه الى جهة اخرى .

وقد صدر بهذا المعنى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام قانون الهيئة العامة للاسكان اذ انه فوض فى المادة الاولى مجلس الوزراء فى ان يختار الوزير الذى يشرف على الهيئة .

قد تسمح بذلك مما يترتب عليه التضارب والتنازع وتأخير أداء الخدمات للمواطنين ، وعلاجا لهذا الوضع ، فإن الأمر يتطلب صدور قانون تنظيمي عام يعهد الى مجلس الوزراء ، وهي الجهة المخولة لذلك والتي تشرف على جميع هذه الجهات بأن تتدخل وتبث بقرار حاسم في توزيع وتحديد اختصاصات كل جهة وبيان دورها في هذه المسائل المشتركة وبما يتفق مع الاعمال الرئيسية التي تختص بها كل جهة ، وطالما ان قرار المجلس سيصدر بناء على هذا القانون الذي يعهد اليه بذلك ، فان ذلك لن يترك مجالا للنزاع او الاختلاف ، وغنى عن البيان ان اختصاصات الجهات الحكومية او المؤسسات العامة ليست من المسائل المحتجزة دستوريا للقانون ، وانما يجوز ان تترتب بمرسوم او بناء على قانون ، وبذلك فان المشرع اذ يحيل الى قرار يصدر من مجلس الوزراء في ذلك الشأن ، فانه يكون متوافقا مع الدستور ، متفقا مع المبادئ الاساسية في القانون الاداري .

كذلك فان التطبيق العملي ايضا يكشف ان المصلحة العامة وحسن أداء العمل قد يقتضي ان يعهد باختصاص ما من جهة الى اخرى يرتبط عملها به ، لذلك فقد روي ان يتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على نص صريح يسمح بذلك .

وتناولت المواد [ ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ ] موضوعا من اهم الموضوعات في القانون الاداري وهو موضوع التفويض الاداري .

وقد اصبح من المسلم به والمجمع عليه في التشريعات المقارنه والفقه والقضاء ان التفويض الاداري ركيزة من الركائز التي يقوم عليها نظام الادارة الحديثة والذي يكفل المرونة اللازمة لمواجهة متطلبات العمل والذي اصبح ضرورة يقتضيها توزيع العمل بين المسؤولين عن المرافق العامة وتدريب القيادات الادارية على ان تتولى بعض مسئوليات المناصب الاعلى حتى يمكن لهم بعد ذلك مباشرة اعمال هذه المناصب بثقة واقتدار .

ولقد اخذ القانون الكويتي بمبدأ التفويض الاداري في نص المادة [ ٦ ] من قانون الخدمة المدنية ، الا ان هذا النص يقتصر فقط على التفويض من الوزير او وكيل الوزارة او الوكيل المساعد ، دون ان يتسع للسلطات الاخرى كمجلس الوزراء او المجالس المتخصصة .

هذا ومن المسلم به ان التفويض في الاختصاصات لا يرد على الاختصاصات المقررة بالدستور وانما يرد التفويض على الصلاحيات والاختصاصات المقررة بالقوانين او المراسيم او اللوائح ، كما ان نظرية التفويض الاداري تسير في خط متوازن مع نظرية الاختصاص ، فالقانون هو الذي يقوم بتحديد الاختصاص وهو بالتالي الذي يمكنه ان يعدل في هذا الاختصاص او يعهد بامكانية التعديل الى سلطة اخرى .

وقد تضمن نص المادة [ ٤ ] من المشروع المقترح الاحكام الخاصة بتفويض مجلس الوزراء في اختصاصاته الى رئيس مجلس الوزراء او الى لجنة وزارية او الى احد الوزراء او الى مجلس متخصص تكون اغلبيته من الوزراء .

ونصت الفقرة الثانية على جواز تفويض رئيس مجلس الوزراء بعض اختصاصاته المنصوص عليها في القوانين واللوائح الى لجنة وزارية او احد الوزراء .

كما نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على جواز تفويض المجالس المتخصصة كمجلس الخدمة المدنية مثلا في بعض اختصاصاتها الى رئيسها او وزير من اعضائها او الى لجنة فرعية فيها وهو ما يتفق ايضا مع القاعدة العامة في التفويض الاداري .

وقد رتب المادة الخامسة احكام تفويض الوزراء لبعض اختصاصاتهم الى المحافظين ، كما اجازت للوزير ان يعهد ببعض اختصاصاته الى وكيل الوزارة او وكيل الوزارة المساعد والى رؤساء الجهات الحكومية القائمة بذاتها التابعة له والى مجالس ادارات الهيئات والمؤسسات العامة التى يشرف عليها او رؤسائها او مديريها .

وتضمنت المادة السادسة احكام التفويض فى الهيئات والمؤسسات العامة بما يكفل المرونة واليسر فى اداء العمل وتحقيق الاغراض التى انشئت من اجلها .

وبينت المادة السابعة صلاحيات وكيل الوزارة ووكيل الوزارة المساعد فى التفويض فى بعض اختصاصاتهما .

واجازت المادة الثامنة للجهة التى فوض اليها الاختصاص وفقا للبندين [ أ ، ب ] من المادة الخامسة او المادة السابعة ان تفوض الجهة الأدنى منها مباشرة اذا اذنت لها الجهة التى فوضتها فى ذلك على ان يكون هذا التفويض فى الحدود التى يقررها الوزير المختص وفقا لمقتضيات مصلحة العمل ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة على ان يحدد نظام التفويض وشروطه ، قرار من الوزير .

وازالة لاي لبس او غموض فيما يتعلق بالتفويض فقد اكدت المادة التاسعة على وجوب ان يصدر التفويض ويلغى بقرار كتابي من الجهة المفوضه ويبلغ الى الجهة المفوض اليها .



كما تضمنت المادة الثانية صلاحيات الوزير في اشرافه على الهيئات والمؤسسات العامة والادارات المستقلة التابعة له او الملحقه به او بوزارته .

وهي تقرر مبدأ من المبادئ الأساسية في القانون الاداري فيما يتعلق بالصيانة الادارية على السلطات اللامركزية والتي توجب ان تعمل الهيئات والمؤسسات العامة في ظل رقابة الدولة ، وفي اطار سياستها العامة ، وقد نص على ذلك الدستور في المادة [ ١٢٢ ] والتي تقتضى بأن [ ينظم القانون المؤسسات العامة وهيئات الادارة البلدية بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها ] ، وترتيباً على ذلك فان هذه الهيئات والمؤسسات العامة يتعين عليها العمل وفقاً لتوجيهات السلطة المركزية في الدولة وهي مجلس الوزراء الذي يمثل كل وزير بالنسبة للهيئات والمؤسسات التي تخضع لأشرافه وأشراف وزارته ، كما يقوم كل وزير بعرض شئون هذه الجهات ومشاكلها على مجلس الوزراء واقتراح الحلول اللازمة لها ، اعمالا لاحكام المسئولية الوزارية .

وغنى عن البيان ان احكام هذه المادة لا تمنح المساس باستقلالية الهيئة او المؤسسة او صلاحياتها في اصدار القرارات المختصة بها قانونا .

واوردت المادة الثالثة احكاما ضرورية تخول مجلس الوزراء صلاحيات لازمة لحسن سير المرافق العامة وكفالة المرونة التي يتطلبها انجاز اعمال الجهاز الاداري وذلك باعطاء المجلس السلطة في اصدار قرار بالقواعد والاسس الى يقوم عليها التنسيق والتعاون بين الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والادارات المستقلة وتوزيع الاختصاصات بينها او ان يعهد الى جهة ما بعمل معين او ان يشكل لجانا مشتركه تكون لها سلطة اصدار قرارات تنفيذية وفقاً لما تقتضيه ضرورات المصلحة العامة جاء نص هذه المادة ليواجه مشكلة حادة تبرز كثيراً في العمل ويترتب عليها نتائج سلبية على نشاط الجهاز الحكومي وتنعكس بأثار سيئة على اداء الخدمات العامة للمواطنين وهي مشكلة تنازع او تشابك الاختصاصات بين الجهات الحكومية ، فمن المعلوم انه لا يمكن الفصل فصلاً تاماً بين عمل كل جهة حكومية والجهات الاخرى وان هناك ارتباطاً بين اعمال هذه الجهات في كثير من الاحوال بل ان هناك انواعاً من النشاطات يشترك في اداها اكثر من جهة مما يقتضى التنسيق وتوزيع الاختصاصات بينها وفق اسس واقعية وبمنظرة مرنة تواجه المشاكل العملية من الجهة الرئاسية التي تهيمن على هذه الجهات .

واذا كان الدستور قد اعطى مجلس الوزراء في المادة [ ١٢٢ ] صلاحية رسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها والاشراف على سير العمل في الادارة الحكومية ، فان ذلك جاء بنص عام وفي صيغة محددة تاركاً تحديد صلاحيات المجلس في هذا الشأن للقوانين واللوائح .

كما ان القوانين والمراسيم التي تحدد اختصاصات الجهات الحكومية لا تتعرض عادة للمسائل التفصيلية في هذه الشئون كما لا تتناول بشكل دقيق ، محدد توزيع الاختصاصات بين هذه الجهات في الامور المشتركة مما يفتح الباب لاجتهادات كثيرة في مدى اختصاص كل منها وصلاحياتها ، وكثيراً ما تتمسك كل جهة بما تعتقد انه اختصاصها وتستند في ذلك الى نصوص القانون او المرسوم المطلقه التي

والتي هي من اختصاصها ، مما يولد حالة من التنازع والتناحر بين الجهات المعنية ، مما يهدد بانهيار النظام الإداري .

ومنعا للازدواجية في الاختصاص وما يترتب عليه من مشاكل عملية فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على ان لا يجوز للجهة التي عهدت ببعض اختصاصاتها الى جهة اخرى وفقا للمواد السابقة مباشرة هذه الاختصاصات اثناء سريان التفويض .

وقد تضمنت المادة العاشرة نصا خاصا بحلول احد وكلاء الوزارة المساعدين او مديري الادارات محل وكيل الوزارة اثناء غيابه او خلو الوظيفة وكذلك الامر بالنسبة لغياب او خلو وظيفة وكيل الوزارة المساعد وهو ذات نص المادة السابعة من قانون الخدمة المدنية المعمول به حاليا وقد نقل النص الى المشروع المقترح جميعا لاحكام المتعلقة بالتفويض او الحلول الاداري في قانون واحد .

كما تضمنت المادة الحادية عشر احكام التفويض بالتوقيع وهو يختلف عن التفويض في الاختصاصات ذلك ان التفويض بالتوقيع هو مجرد توقيع المفوض اليه على بعض القرارات الداخلة في اختصاص الاصيل باسمه ولحسابه وتحت رقابته دون ان ينتقل الاختصاص ذاته من الاصيل الى المفوض اليه بالتوقيع .

ونصت المادة الثانية عشر على الغاء المرسوم بالقانون رقم ١٩٨٦/٧٧ حيث اشتملت المادة الاولى من المشروع المقترح على احكام هذا المرسوم بالقانون وكذلك ايضا تضمنت هذه المادة الغاء المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بالقانون رقم ١٩٧٩/١٥ في شأن الخدمة المدنية حيث دخلت احكامهما في مواد المشروع المقترح بما يوجب الغاء هاتين المادتين وكذلك تضمنت هذه المادة ايضا الغاء اى نص آخر يخالف احكام هذا القانون .